



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة

2012/11/30 - 2012/11/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال الفترة من 2012/11/1 وحتى 2012/11/30. وقد شهدت هذه الفترة عدواناً عسكرياً إسرائيلياً شاملاً على القطاع استمر لمدة ثمانية أيام متواصلة، أغلقت خلالها سلطات الاحتلال المعبر التجاري الوحيد (كرم أبو سالم) إغلاقاً كلياً طيلة فترة العدوان، باستثناء يومين فقط، وسمحت خلالهما بتوريد كمية محدودة جداً من غاز الطهي، الأعلاف والقمح فقط، ولم تسمح بتوريد باقي الاحتياجات الأساسية لسكان القطاع. وفي نفس السياق عمل المعبر الوحيد لتنقل الأفراد بين قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس و/أو إسرائيل (معبر بيت حانون) بأدنى طاقته التشغيلية طيلة أيام العدوان، وسمح بمرور عدد محدود جداً من المرضى، الصحفيين والعاملين في المنظمات الدولية، فيما حرمت باقي الفئات من اجتياز المعبر. يسلط هذا التقرير الضوء على أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ويرصد أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 30 يوماً، وكانت كما يلي:

- تؤكد البيانات التي وثقها المركز في أعقاب سريان التهذه استمرار الحصار على قطاع غزة، واستمرار عمل المعابر بنفس الوتيرة التي كانت تعمل بها قبل شن العدوان الشامل على القطاع. وتشير الإحصائيات الى أنه لم يحدث تغييراً على كمية أو طبيعة السلع المسموح بتوريدها إلى القطاع، في حين استمر حظر تصدير منتجات قطاع غزة إلى الضفة الغربية والعالم الخارجي، باستثناء كمية محدودة جداً من المنتجات الزراعية.
- أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر كرم أبو سالم، والذي بات المعبر التجاري الوحيد للقطاع، لمدة 14 يوماً، أي بنسبة 46.6% من إجمالي أيام الفترة التي يغطيها التقرير (شهر نوفمبر).
- رصد المركز استمرار سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة بتصدير 3 شاحنات من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، تحتوي على منتجات زراعية، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة إلى 150 شاحنة يومياً.
- رصد المركز استمرار تدني نسبة الواردات التي يحتاجها السكان المدنيون في قطاع غزة، بسبب القيود الشديدة التي تفرضها السلطات المحتلة.
- بلغ إجمالي عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع خلال فترة التقرير 3,994 شاحنة، وبمعدل بلغ 133 شاحنة يومياً، أي بنسبة 23.3% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض حظر على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، بلغت 67,650 طناً من مادة الحصى، 3,061 طناً من مادة الأسمنت و 514 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تديرها تلك المنظمات، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي زعمتها سلطات الاحتلال قبل نحو عامين.
- شهد قطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير أزمة كبيرة في غاز الطهي، بسبب تقليص سلطات الاحتلال لكميات الغاز التي سمحت بدخولها الى القطاع، إضافة إلى الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم، وعمله بشكل محدود خلال فترة العدوان الواسع على قطاع غزة. فقد منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 15 يوماً، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة منه لمدة 15 يوماً فقط. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 2,010 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 67 طناً. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 33.5% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.
- أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر بيت حانون (إيريز) في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية و/أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 6 أيام بشكل تام خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفتح المعبر جزئياً باقي الأيام، وسمح بمرور 629 مريضاً من أصل 790 مريضاً قدموا طلبات عاجلة للعلاج في تلك المشافي. وقد عرقلت تلك السلطات سفر 96 حالة مرضية، من بينها 5 حالات رفضت لأسباب أمنية، فيما طلب من 10 مرضى تغيير مرافقيهم، و5 مرضى اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 76 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

- أغلقت السلطات المحتلة معبر بيت حانون أمام تجار القطاع، ومنعتهم من الوصول إلى إسرائيل والضفة الغربية لمدة 18 يوماً. وسمحت خلال فترة التقرير بمرور 907 تجار فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 24 تاجراً يومياً، ولا يمثل ذلك سوى نسبة 16% من متوسط عدد التجار الذين كان يسمح بتنقلهم قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجراً يومياً. وفي نفس الفترة سمحت السلطات المحتلة بدخول 353 صحفياً و90 دبلوماسياً و428 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- أوقفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي زيارات ذوي المعتقلين من قطاع غزة لأبنائهم في السجون الإسرائيلية، البالغ عددهم 444 معتقلاً من دون أسباب. وكانت سلطات الاحتلال قد سمحت قبل البدء في تنفيذ قرار إيقاف زيارات المعتقلين لـ 35 شخصاً من ذوي المعتقلين بزيارة ابنائهم في السجون الإسرائيلية. وتعرض ذوي الأسرى الذين سمح لهم بزيارة أبنائهم داخل السجون الاسرائيلية لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية.
- طرأ خلال شهر نوفمبر تحسناً ملحوظاً على عمل معبر رفح، حيث تمكن 18,747 مواطناً من مغادرة القطاع، فيما عاد إليه 19,771 مواطناً، كما أرجعت السلطات المصرية 1,056 مواطناً وفقاً لما أفادت به هيئة المعابر والحدود.
- معبر كرم أبو سالم

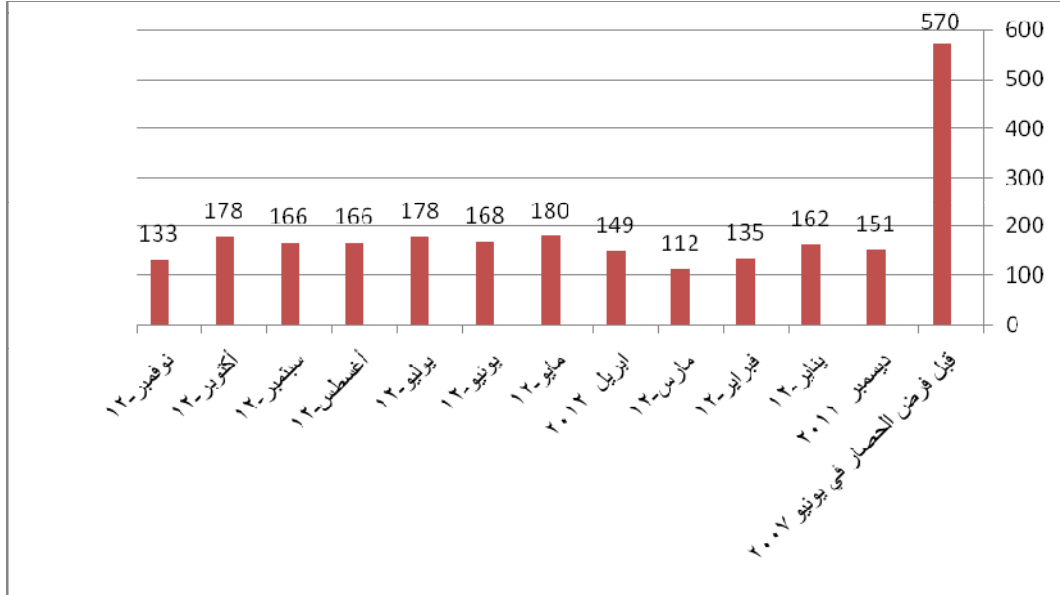
أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 14 يوماً (46.6% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 3,994 شاحنة، بمعدل 133 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 23.3% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً¹.

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال العام الأخير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	أبريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012	أغسطس 2012	سبتمبر 2012	أكتوبر 2012	نوفمبر 2012
المعدل اليومي	570	151	162	135	112	149	180	168	178	166	166	178	133
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	100%	26.5%	28.5%	23.7%	19.7%	26.1%	31.6%	33.3%	31.1%	29.1%	29.1%	31.2%	23.3%

¹ - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS



وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافياً ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

كما استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير 3 شاحنات من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، تحتوي 280 كرتونة ثوم، 1960 كرتونة ربحان، 794 كرتونة بصل، كما سمحت قوات الاحتلال بمرور 36 شاحنة تحمل صناديق البلاستيك الفارغة كمرجع.

جدير بالذكر أن إغلاق معبر المنطار² التجاري بتاريخ 2011/3/2، وهدم ما تبقى من منشآته مطلع يناير الماضي، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد للقطاع، قد خلق مزيداً من العراقيل أمام حركة التجارة، وقد أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات للبضائع، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية. وقد تكبد الموردين والمصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية جراء ذلك. وحول ذلك أفاد السيد جهاد سليم، أمين سر جمعية النقل البري في قطاع غزة، أن تكلفة نقل حاوية بضائع من ميناء أسدود إلى قطاع غزة تفوق تكلفة نقلها من الصين إلى ميناء أسدود، حيث تبلغ تكلفة نقل الحاوية من الصين إلى ميناء أسدود 6600 شيكل (المسافة 9000 كم)، بينما تبلغ تكلفة نقل الحاوية من ميناء أسدود إلى قطاع غزة 10400 شيكل (المسافة 70 كم)، بسبب الرسوم المرتفعة التي تفرضها السلطات المحتلة على البضائع الواردة إلى قطاع غزة.

• **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع:** ما تزال السلطات المحتلة تفرض قيوداً على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، على الرغم من قيامها برفع عدد السيارات المسموح بدخولها إلى القطاع إلى 80 سيارة أسبوعياً. فقد سمحت سلطات

² - أنشئ معبر المنطار عام 1995، وبحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005، فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة. وكان المعبر يعتبر قبل إغلاقه أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

الاحتلال خلال شهر نوفمبر، وفي ظل قيود مشددة، بإدخال 267 سيارة فقط، وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعاً جداً مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية.

• الوقود والمحروقات

شهد قطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير أزمة كبيرة في غاز الطهي، بسبب تقليص سلطات الاحتلال لكميات الغاز التي سمحت بدخولها إلى القطاع، إضافة إلى الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم، وعمله بشكل محدود خلال فترة العدوان الشامل على قطاع غزة. فقد منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 15 يوماً، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة منه لمدة 15 يوماً فقط. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 2,010 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 67 طناً. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 33.5% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.

بدوره حذر محمد العبادلة، عضو مجلس إدارة في جمعية أصحاب شركات البترول والغاز في قطاع غزة، أن أزمة غاز الطهي ستتفاقم في الأيام المقبلة إذا استمر معدل إدخاله بنفس المستوى، وتوقع أن تستمر أزمة الغاز حتى شهر إبريل المقبل. وأشار العبادلة إلى أن محطات الغاز تتسلم كميات محدودة من الغاز يتم توزيعه يومياً وفق برنامج معين يضمن توزيع الكميات بحيث تتسلم كل منطقة أدنى احتياجاتها الضرورية من الغاز.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

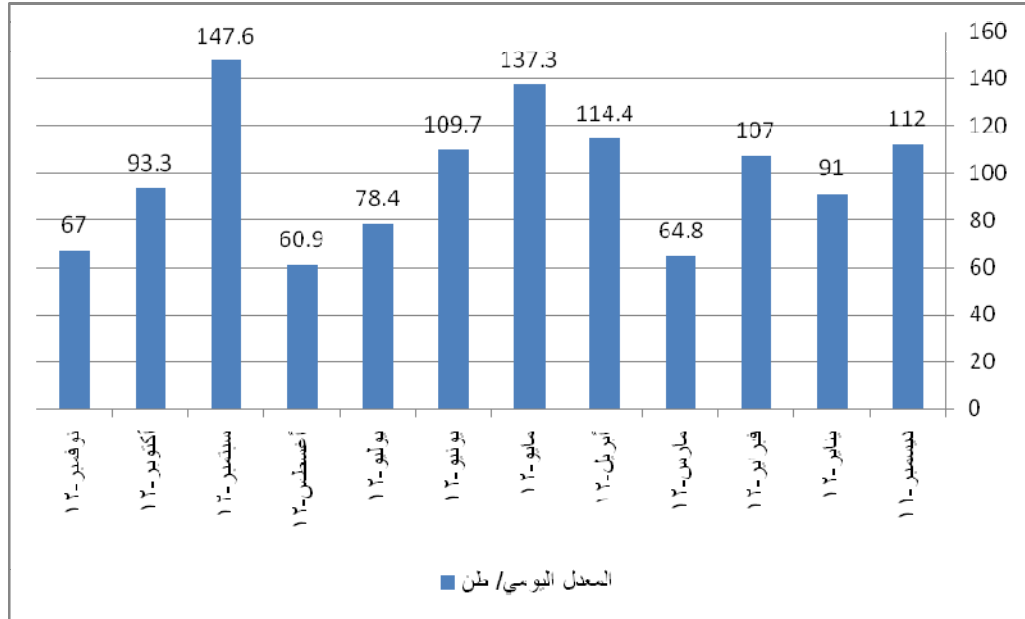
الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
نوفمبر 2012	67	33.5%
أكتوبر 2012	93,3	49.2%
سبتمبر 2012	147,6	73.1%
أغسطس 2012	60,9	34.4%
يوليو 2012	78,4	39.2%
يونيو 2012	109,7	48.8%
مايو 2012	137,3	68.6%
إبريل 2012	114,4	57.2%
مارس 2012	64,8	32.4%
فبراير 2012	107	53.4%
يناير 2012	91	45.5%
ديسمبر 2011	112	55.8%
الاحتياجات الفعلية	200	100%

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير



في نفس السياق، سمحت سلطات الاحتلال، خلال فترة التقرير، بتوريد 433,304 لتر سولار، 43,100 لتر بنزين، ونحو 907,310 لتر سولار صناعي. جدير بالذكر أن هذه الكميات محدودة جداً قياساً باحتياجات سكان قطاع غزة، الذي كانت تصل إلى نحو 350,000 لتراً من السولار و 120,000 لتر بنزين يومياً، وذلك قبل قرار السلطات المحتلة في نوفمبر 2007 بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع. وقد اعتمد سكان قطاع غزة في تغطية احتياجاتهم خلال السنوات الستة الماضية على كميات البنزين والسولار التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

• مواد البناء

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ 6 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 67,650 طناً من مادة الحصمة، 3,061 طناً من مادة الأسمنت و 514 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تشرف عليها منظمات دولية، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو 2010. كما سمحت خلال نفس الفترة بتوريد كميات محدودة من مادة القار، لوازم بناء، أدوات سباكة، السيراميك والرخام.

جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

نوفمبر 2012	أكتوبر 2012	سبتمبر 2012	أغسطس 2012	يوليو 2012	يونيو 2012	مايو 2012	أبريل 2012	مارس 2012	فبراير 2012	يناير 2012	ديسمبر 2011	
90,000	93,000	90,000	93,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000	84,000	93,000	93,000	الاحتياجات الشهرية/طن
3,061	5,305	7,435	7,999	5,936	6,652	7,470	8,232	6,524	5,451	7,412	7,857	الواردات الفعلية/طن
%3.48	%5.70	%8.26	%8.60	%6.38	%7.39	%8.03	%9.14	%7.01	%4.48	%7.96	%8.44	النسبة المئوية

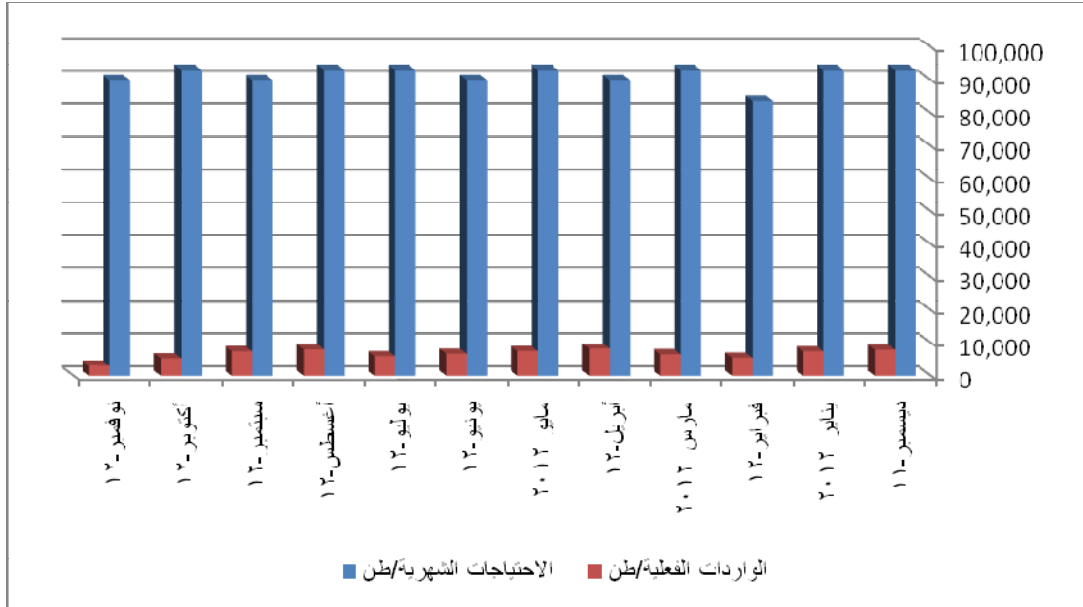


المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير



وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية الأسمنت التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (3,061 طناً) محدودة جداً، ولا تتجاوز 3.48% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، والبالغة 90,000 طن.

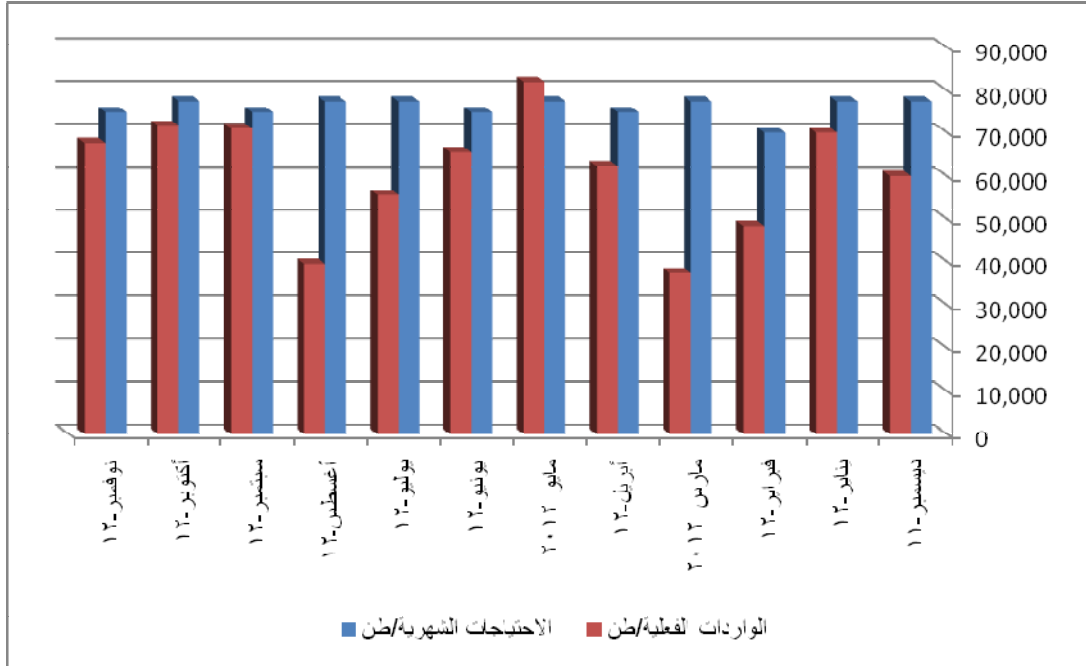
جدول يقارن بين كميات مادة الحصة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

نوفمبر 2012	أكتوبر 2012	سبتمبر 2012	أغسطس 2012	يوليو 2012	يونيو 2012	مايو 2012	أبريل 2012	مارس 2012	فبراير 2012	يناير 2012	ديسمبر 2011	
75,000	77,500	75,000	77,500	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500	70,000	77,500	77,500	الاحتياجات الشهرية/طن
67,650	71,730	71,035	39,540	55,790	65,530	81,926	62,310	37,380	48,465	70,000	60,090	الواردات الفعلية/طن
%90.08	%92.55	%94.71	51.01 %	%71.98	%87.37	%105.71	%83.08	%48.23	%69.23	%90.32	%77.53	النسبة المئوية

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

شكل توضيحي يبين كمية الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير



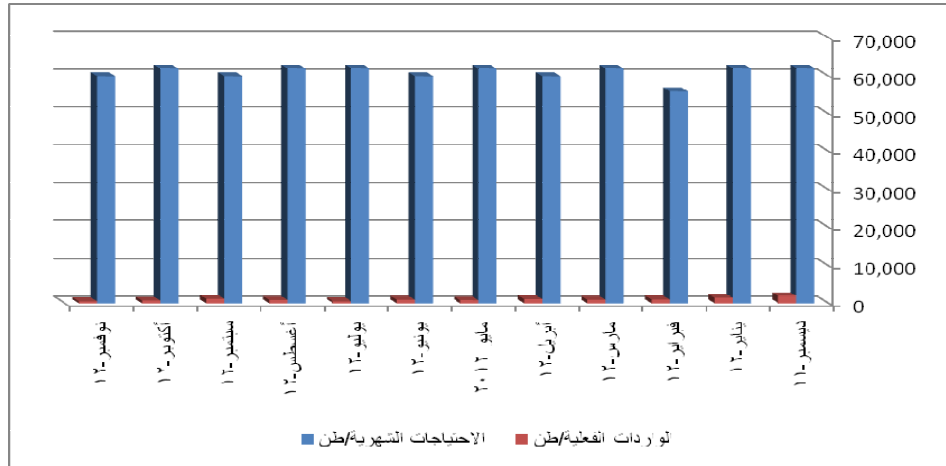
ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن كمية مادة الحصمة التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 67,650 طناً، وهي كمية تعادل 90.08% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ أكثر من 6 أعوام، والبالغة 75,000 طن.

جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

نوفمبر 2012	أكتوبر 2012	سبتمبر 2012	أغسطس 2012	يوليو 2012	يونيو 2012	مايو 2012	أبريل 2012	مارس 2012	فبراير 2012	يناير 2012	ديسمبر 2011	
60,000	62,000	60,000	62,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000	56,000	62,000	62,000	الاحتياجات الشهرية/طن
514	717	1,159	873	486	920	828	1,088	941	979	1,435	1,961	الواردات الفعلية/طن
%0.85	%1.15	%1.93	%1.40	%0.78	%1.53	%1.33	%1.81	%1.51	%1.74	%2.31	%3.16	النسبة المئوية

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير



ويستدل من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية حديد البناء التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 514 طناً، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 0.85% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع توريد مواد البناء منذ أكثر من 6 أعوام، والبالغة 62,000 طن.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (إيريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحفيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 8 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ووفقاً لمصادر وزارة الصحة في غزة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية و/أو الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 725 طلباً، وافقت السلطات المحتلة لـ 629 مريضاً منهم بالسفر لتلقي العلاج في المشافي المحولين إليها، وقد عرقلت تلك السلطات مرور 96 حالة مرضية، من بينها 5 حالات رفضت لأسباب أمنية، فيما طلب من 10 مرضى تغيير مرافقيهم، و5 مرضى آخرين اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 76 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.

وتواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحفيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 353 صحفياً، 90 دبلوماسياً، و428 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقه العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 18 يوماً، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 907 تجار فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 30 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً³.
زيارات المعتقلين

أوقفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي من دون أسباب زيارات معتقلين قطاع غزة في السجون الإسرائيلية، البالغ عددهم 444 معتقلاً، وفقاً لوزارة الأسرى⁴. وقد بدأت تلك الزيارات – التي توقفت- بعد إضراب الأسرى الأخير الذي استمر 30 يوماً، وانتهى بتاريخ 2012/5/14 بموافقة إدارة السجون على السماح بالزيارات على غرار زيارات عائلات أسرى الضفة الغربية بحيث يكون للأسير زيارتين شهرياً ولمدة 45 دقيقة. ووفقاً لمصادر الوزارة فإن إسرائيل لم تلتزم بالاتفاق، بل شرعت بتنظيم زيارات لمعتقلي غزة بشكل محدود جداً وعلى أفواج بحيث يشمل كل فوج 23 معتقلاً دون السماح للأطفال وإدخال الأغراض الشخصية للمعتقل.

وكانت سلطات الاحتلال قد سمحت لـ 35 مواطناً ومواطنة من ذوي المعتقلين بزيارة أبنائهم في السجون الاسرائيلية قبل البدء في تنفيذ قرار إيقاف زيارات المعتقلين بتاريخ 2012/11/15.

جدول يوضح عدد أفراد ذوي الاسرى الذين سمح لهم بزيارة أبنائهم منذ عودة الزيارات

الشهر	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر
عدد أفراد ذوي الأسرى	220	120	135	118	35

يشار إلى أنه على مدار أكثر من 65 شهراً، حرمت سلطات الاحتلال أهالي المعتقلين من أبناء القطاع، والموزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، بشكل يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة (116) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: "يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير."

جدير بالذكر أن ذوي الأسرى الذين سمح لهم بزيارة أبنائهم داخل السجون الاسرائيلية قد تعرضوا لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

ثانياً: معبر رفح البري

طراً خلال شهر نوفمبر تحسن ملحوظ على عمل معبر رفح، وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن المئات من الفلسطينيين ممن يسمح لهم بالسفر عبر معبر رفح⁵ من السفر أو عانوا من تأخير في مواعيد السفر الخاصة بهم، وذلك بسبب تحديد عدد المسافرين وارتفاع عدد الراغبين في السفر. وقد تمكن 18,747 مواطناً من مغادرة القطاع، وعاد إليه 19,771 مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية نحو 1,056 مواطناً آخر، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. وفي المقابل، لا زالت فئة الشباب من سن 18-40 سنة لا تستطيع اجتياز معبر رفح، حيث لم تشملها التسهيلات التي أعلنتها السلطات المصرية على عمل معبر رفح الحدودي أواخر شهر مايو من العام الماضي⁶. يشار إلى أن المعبر يتوقف عن العمل في الإجازات الرسمية.

3 - المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

4 - وفقاً لتقرير وزارة شؤون الأسرى، والذي نشر بتاريخ 2012/10/29.

5- تشمل الفئات التي يسمح لها بالسفر عبر معبر رفح: المرضى الفلسطينيون، الأشخاص ممن يحملون تصاريح إقامة في دول أخرى، الأشخاص ممن يحملون جوازات سفر أجنبية، النساء من كافة الأعمار، الرجال أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً.

6- شملت التسهيلات زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلى الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقاً للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلات طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الإقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. للمزيد انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2011/5/26.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وإيجاد حل للآلاف ممن يرغبون في السفر، لا سيما في فترة الصيف، التي يزداد فيها عدد المسافرين.



بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب